

## أثر سعر المربحة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن (2000-2013)

هناء محمد الحنيطي<sup>1</sup>، ساري سليمان ملاحيم<sup>2</sup>

### ملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر سعر المربحة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن خلال الفترة (2000-2013). وقد شملت عينة الدراسة البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، حيث تم جمع البيانات من واقع التقارير المالية السنوية والبيانات المالية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة. وإعتمدت الدراسة من أجل تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج على المنهج التحليلي والوصفي وقامت بإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد وذلك لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة على أسئلة الدراسة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود أثر ذو دلالة احصائية لسعر المربحة على العائد على الموجودات في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، حيث يعد مؤشراً جيداً على زيادة الطلب على التمويل بالمربحة، مما يزيد من حجم إستثمارات وأصول المصرف وبالتالي ينعكس على العوائد المتحققة في المستقبل. كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية لسعر المربحة على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، وهذا يعني أن المصرف لديه القدرة على إستغلال أصوله بشكل جيد، في حين أن سعر المربحة ليس له أثر معنوي على نصيب السهم العادي من الأرباح في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، وذلك يعود إلى أن سياسات التسعير تؤثر بشكل مباشر على الإيرادات، وعلى السياسات التمويلية للمصرف. وأهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة إهتمام إدارة المصارف بقرار تسعير المنتجات والخدمات المصرفية لما لها من أثر على ربحية المصرف وقدرته على البقاء في السوق المصرفي.

الكلمات الدالة: سعر المربحة، الأداء المالي، المصارف الإسلامية.

### المقدمة

النظر إلى الأهداف التي يسعى المصرف الإسلامي إلى تحقيقها من عملية تحديد أسعار المنتجات المقدمة، حيث لا بد أن تكون أسعار تلك المنتجات وبالأخص منتج المربحة بالمستوى الذي يضمن تغطية تكلفة أمواله وتحقيق الأرباح، بمعنى وضع السعر المناسب لتحقيق إيرادات تغطي المصروفات التي يتكبدها المصرف، وهذه هي نقطة البداية في تحديد أسعار المنتجات الإسلامية المختلفة، وفي مرحلة ثانية يجب محاولة تحديد العوامل الأخرى والواجب أخذها بعين الاعتبار عند عملية تحديد السعر المصرفي الإسلامي، بحيث تكون هذه المرحلة موازية تماماً لهدف تحقيق العائد المستهدف على الإستثمار وبالتالي العمل على تحقيق نسبة عائد مربحة على الأموال التي يتم استخدامها أو استثمارها.

يعد دخول المصارف الإسلامية إلى القطاع المصرفي العالمي إضافة جديدة وزيادة في القوة المالية للقطاع المصرفي ككل، خاصة وأن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تطبق أحدث أنظمة الرقابة المصرفية وفق أفضل الممارسات الدولية، كما استطاعت أن تكون كياناً متميزاً لها حيث أصبحت أحد أعمدة الإقتصاد الوطني في البلاد التي أنشئت فيها. ويمكن

<sup>1</sup> أستاذ التمويل المشارك، قسم المصارف الإسلامية، عميد كلية المال وال  
جامعة العلوم الإسلامية العالمية. hanahilal@yahoo.com  
<sup>2</sup> أستاذ مساعد، قسم العلوم المالية والإدارية والحاسوب، كلية الزرقاء  
الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية. sarymalahim@yahoo.com  
تاريخ استلام البحث 2015/10/20 وتاريخ قبوله 2016/3/17.

**مشكلة الدراسة**

والتي تؤثر في ربحية المصرف، وفي قدرته على المنافسة والبقاء في السوق، وتؤثر هذه القرارات بشكل مباشر على حجم مبيعات المصرف. فقرار تحديد الأسعار يؤثر لدرجة كبيرة على قيمة أرباح الإستثمار السنوية للمصرف والتي تؤدي إلى زيادة الأرباح وبالتالي زيادة العائد على حقوق المساهمين، والعائد على الموجودات، وتقوية المركز التنافسي للمصرف في السوق. وأيضاً فهي ذات أهمية كبيرة للبنوك الإسلامية العاملة في الأردن وهما: (البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي)، وللذين لهما خبرة وتجربة في العمل المصرفي الإسلامي وإدارة عملياته حسب الأسس المستمدة من فقه المعاملات.

**فرضيات الدراسة**

تتكون الدراسة من فرضية رئيسية مفادها:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لسعر المراجعة على الأداء المالي (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، نصيب السهم من الأرباح) في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

وقد انبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لسعر المراجعة على العائد على الموجودات في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن. الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لسعر المراجعة على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لسعر المراجعة على نصيب السهم من الأرباح في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

**مصادر جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة**

لغرض تغطية الجانب النظري من البحث سوف يتم الاعتماد على الكتب والدوريات والإحصائيات التي لها علاقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بالأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن، تم الادراك أن هنالك متغيرات عديدة لا تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الباحثين ومسئولي المصارف -حسب علم الباحثان- حول أثرها على الأداء المالي، ومن هذه المتغيرات أسعار المنتجات الإسلامية بشكل عام، والمراجعة بشكل خاص، حيث تلعب هذه المتغيرات دوراً محورياً في الأداء المالي للمصارف، لذلك فإن الغرض من هذه الدراسة هو بيان أثر سعر المراجعة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن للفترة (2000-2013)، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة وفق الاسئلة الآتية:

1. ما أثر سعر المراجعة على العائد على الموجودات في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن؟
2. ما أثر سعر المراجعة على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن؟
3. ما أثر سعر المراجعة على نصيب السهم من الأرباح في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن؟

**أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة إلى بيان أثر سعر المراجعة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن للفترة الزمنية الممتدة من (2000-2013)، وبناءً عليه ستحاول الدراسة الوصول إلى ما يلي:

1. أثر سعر المراجعة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.
2. أثر سعر المراجعة على العائد على الموجودات في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.
3. أثر سعر المراجعة على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.
4. أثر سعر المراجعة على نصيب السهم من الأرباح في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

**أهمية الدراسة**

تستمد الدراسة أهميتها من خلال تناول موضوع حديث نسبياً، حيث تعتبر قرارات تحديد الأسعار من القرارات المهمة

من مجمل عمليات المصارف الإسلامية داخلياً وخارجياً (كاظم، ويوسف، 2009م، ص 161). وتعتبر المرابحة أحد أنواع بيع الأمانة (التويجري، 2013م، ص 688)، التي تعامل الناس بها منذ القدم، والتي تقوم على أساس كشف رأس المال للسلعة المباعة. وعقد المرابحة ينقسم إلى قسمين: المرابحة البسيطة ثنائية الأطراف، والمرابحة المركبة أو ما اصطلح على تسميتها "المرابحة للأمر بالشراء" أو "المرابحة المصرفية" (الهييتي، 1998م، ص 514).

### عقد بيع المرابحة

#### تعريف المرابحة

المرابحة لغةً: من الرّيح (بكر الرّاء) وهو النماء، والرّيح بالتحريك أي بفتح الرّاء والباء، والرّيح والرياح (بفتح الرّاء) بمعنى النماء في التجر، وهو اسم ما ربحه، يقال رابحته على السلعة مرابحة؛ أي أعطيته ربحاً (ابن منظور، 2005م، ص 103).

المرابحة اصطلاحاً: فقد عرفها الفقهاء بتعريفات كثيرة منها، وهي وإن كانت تختلف في اللفظ إلا أنها تتفق في المعنى وتدور حول معنى واحد.

#### عند الحنفية:

المرابحة: بيع بزيادة معلومة على ما ملكت به (السرخسي، 1989م، ص 83)، أو بيع يمثل الثمن الأول مع زيادة ربح (الكاساني، 1996م، ص 220).

#### عند المالكية:

المرابحة هي: أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة، ويشترط عليه ربحاً معيناً (ابن رشد، 2004م، ص 229)، أو بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح معلوم (الدريبر، 1986م، ص 215).

#### عند الشافعية:

المرابحة: بيع ما اشتراه بما اشتراه به وزيادة (الشربيني، 1997م، ص 102)، أو عقد بني الثمن فيه على ثمن المبيع الأول مع زيادة (الرافعي، 1997م، ص 319).

#### عند الحنابلة:

المرابحة: بيعه بثمنه وبيع معلوم (ابن قدامة، 1997م،

بموضوع الدراسة و الرسائل الجامعية، والأبحاث المقدمة في المؤتمرات والندوات، والدراسات وأوراق العمل المنشورة في الدوريات العلمية والمهنية المحكمة، والمجلات المتخصصة بالبنوك الإسلامية والإقتصاد الإسلامي، أما جانب إختبار فرضية البحث سوف يتم الاعتماد على البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة عن طريق الرجوع إلى التقارير السنوية الصادرة عن البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، هذا وغطت البيانات فترة زمنية ممتدة من العام 2000 ولغاية العام 2013 .

### منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الجوانب النظرية لموضوع البحث من خلال الوصف الدقيق للمفاهيم المتعلقة بسعر المرابحة في المصارف الإسلامية محل الدراسة، وفي دراسة وتحليل البيانات بالاعتماد على النسب المالية كأداة من أدوات التحليل ومن خلال إختبار الفرضيات وتحليل المؤشرات والنسب التي تؤثر في سعر المرابحة في المصارف الإسلامية للسنوات من (2000-2013).

### حدود الدراسة

حدود زمنية: لفترة الدراسة والتي تمتد من عام (2000-2013)، لتوفر البيانات اللازمة.

حدود مكانية: ستكون الدراسة في المملكة الأردنية الهاشمية.

حدود عملية: أثر سعر المرابحة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

### الإطار النظري والدراسات السابقة

حينما نشأت المصارف الإسلامية اتجهت صوب الشريعة الإسلامية للبحث عن صيغ لتوظيف أموالها، وكان من بين هذه الصيغ بيع المرابحة، وهي إحدى الصور المناسبة لطبيعة عمل المصارف الإسلامية في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتُطبق فيها على نطاق واسع (عمر، 1409هـ، ص 949)، حيث تحتل المرابحة حصة الأسد في نشاطات المصارف الإسلامية، إذ هي تمثل ما بين % 40 إلى % 90

ص 266).

**صورة المراجعة الفقهية**

وصورتها أن يُخبر البائع برأس ماله في السلعة، ثم يبيعه بزيادة شيء معلوم في كل درهم أو في كل عشرة فيكون رأس المال معلوماً لهما والزيادة معلومة لهما على كل درهم أو كل عشرة (ابن رشد، 2004م، ص 161).

**بيع المراجعة للأمر بالشراء**

وهو البيع الذي يتفاوض بشأنه طرفان أو أكثر ويتواعدان على تنفيذ هذا التفاوض الذي يطلب بمقتضاه الأمر من المأمور شراء سلعة لنفسه، ويعد الأمر المأمور بشرائها منه وترتيبه فيها، على أن يعقد بيعاً بعد تملك المأمور للسلعة، وهذا البيع قد يكون مع عدم الإلزام للأمر بالشراء أو مع الإلزام به (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، 2000م، ص 169).

**صور بيع المراجعة للأمر بالشراء**

تقوم المراجعة التي تجريها المصارف الإسلامية على الصور الآتية:

1. المواعدة الملزمة بالاتفاق بين الطرفين، مع ذكر مقدار الربح، كأن يتقدم العميل إلى المصرف، طالبا منه شراء سلعة معينة بالمواصفات التي يحددها، ويلتزم بشراء السلعة من المصرف بعد شراء المصرف لها، فيوافق المصرف على طلبه، ويلتزم المصرف ببيع السلعة للعميل بثمن إتفا عليه مقدراً، وأجلاً، وربحاً، وفق النظام الذي يعمل به المصرف، ويعمل به عدد من المصارف الإسلامية، منها البنك الإسلامي الأردني، بنك دبي الإسلامي، بيت التمويل الكويتي، مصرف فيصل الإسلامي المصري، ومصرف قطر الإسلامي (الأشقر، 1995م، ص 6، والهييتي، 1998م، ص 518، وملحم، 2005م، ص 75).

2. المواعدة غير الملزمة للطرفين، والربح غير محدد أو منصوص عليه، وهنا لا يحصل تعاقد سابق بين العميل والمصرف على إتمام عملية الشراء، بل يحصل مجرد وعد من العميل بالشراء، ومن المصرف بالبيع، وهذا الوعد غير ملزم لأي من الطرفين، بل هو مجرد رغبة لكل من العميل والمصرف، وقد يتمها، وقد لا يفعل، أما عن مدى استخدامها

في المصارف الإسلامية: فهي ليست مطبقة (لم يعثر الباحثان -حسب علمهما- على مصارف تطبقها)، أما الصورة المعمول بها في غالبية المصارف فهي: المواعدة غير الملزمة للطرفين، مع تحديد الربح مسبقاً (المصري، 1409هـ، ص 1141، والأشقر، 1995م، ص 10، والهييتي، 1998م، ص 518)، حيث يعمل بها عدد من المصارف الإسلامية كبنك البلاد في السعودية، وكذلك مصرف الراجحي (أبو زيد، 1409هـ، ص 977).

3. بيع المراجعة على أساس الإلزام بالوعد لأحد الطرفين، فقد يكون المصرف ملزماً بالوفاء بوعد اتجاه العميل، وفي هذه الحالة لا يحق للمصرف أن يبيع السلعة التي اشتراها بناء على أمر الشراء من العميل إلا لذلك العميل فقط، أما العميل فهو مخير في اتمام عقد المراجعة مع المصرف أو العدول عنه، أما إذا كان العميل هو الملزم بالوعد (لم يعثر الباحثان -حسب علمهما- على مصارف تطبقها) فليس له أن يرفض شراء السلعة التي قام المصرف بشرائها بناء على طلبه، وإذا نكل عن وعده ألزم قضاء، أما المصرف ففي مثل هذه الحالة له الخيار ببيع البضاعة التي قام بشرائها لنفس العميل الطالب لها أو غيره (الهييتي، 1998م، ص 517، وملحم، 2005م، ص 112)، وقد اقترح الضيرير الإلزام للمصرف دون العميل فهو بالخيار (الضيرير، 1409هـ، ص 1000)، وهذا ما أخذت به بعض المصارف الإسلامية مثل: بنك فيصل الإسلامي في السودان، بنك التضامن الإسلامي في السودان، بنك البركة، البنك الإسلامي لغرب السودان.

**سعر المراجعة**

يعد قرار تحديد سعر المنتجات في المصارف الإسلامية أحد أهم القرارات الإدارية، والشغل الشاغل للكثير من المصارف نظراً لتأثيره على أرباح المصرف في الأمد القصير والطويل معاً، ويؤثر بشكل مباشر على حجم مبيعات المصرف، وتعتبر التكاليف أحد العوامل الرئيسية التي يعتمد عليها متخذو القرارات في تحديد الأسعار، بالإضافة إلى العوامل الأخرى الواجب أخذها بعين الاعتبار مثل: (طبيعة المنافسة في السوق المصرفي، مخاطر العمل المصرفي، العائد المستهدف على الإستثمار، والتشريعات والقوانين الحكومية.... الخ) (وادي، وأبو شوارب، 2006م، ص 2).

بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في تحديده كطبيعة المنافسة في السوق المصرفي، والمخاطر المحيطة بالعمل المصرفي، والتشريعات والقوانين الحكومية، والعائد المستهدف على الاستثمار) نتيجة لتقديمه منتجات وخدمات مصرفية لعملائه، وعلى ضوء ذلك فإن نجاح المصرف الإسلامي يعتمد على تحديد أسعار منتجاته وخدماته المصرفية بالشكل الذي يتم إيجاد التوازن بين قيمة المنتج و الخدمة وما يتوقعه العميل من منافع من هذا المنتج أو الخدمة، ومن ناحية أخرى فإن السعر يعد محددًا أساسياً لربحية المصرف (شملخ، 2008م، ص34).

#### سعر المربحة في المصارف الإسلامية

إن مفهوم هوامش أرباح المربحات يعني بصفة عامة: تكلفة التمويل المصرفي الذي يقدمه المصرف الإسلامي، ويمثل نسب الأرباح المتفق عليها بين العميل والمصرف عند منح التمويل بصيغة المربحة، وهي الزيادة المضافة على ثمن السلعة الأول الذي اشتراها به المصرف (إدريس وآخرون، 2006م، ص10). ويعد لجوء المصارف الإسلامية إلى إضافة نسبة ربح محددة في بيوع المربحة (كأن يقال للعميل الذي يريد شراء سيارة مثلاً بطريقة المربحة: أن نسبة المربحة تبلغ 6.5% سنوياً أمراً لا حرج فيه) (قنطجني، 2010م، ص 198)، ويمكن القول أن سعر المربحة هو: ذلك الهامش الربحي الذي يفرضه المصرف الإسلامي على عملائه عند منحهم تمويل مصرفي بصيغة بيع المربحة، حيث يتحدد الهامش عادةً من خلال نسبة مئوية من التكلفة، والذي لن يقبل المصرف الإسلامي أن يكون العائد السنوي على استثماره أقل من هذا السعر (أو النسبة) بأي حال من الأحوال، حيث يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الداخلة في احتسابه من (ظروف السوق المصرفية كالمنافسة، المخاطر، التكاليف، التضخم والتشريعات والقوانين) مراعيًا في احتسابه الالتزام بالشروط الشرعية والمعايير والضوابط الإسلامية.

#### العوامل المؤثرة في تحديد سعر المربحة في المصارف الإسلامية

هناك عدة عوامل على المصرف الإسلامي أن يأخذها بعين الاعتبار عند تحديده لسعر المربحة وهي كالاتي:

1. عنصر الأجل: اتجهت المصارف إلى توسيع نطاق المربحة على أساس تخفيض النسبة للعمليات القصيرة الأجل

ومن المواضيع المهمة التي يجب أن تكون مثار بحث جدّي لإدارات المصارف الإسلامية والمهتمين بالصيرفة الإسلامية في مجال تحديد سعر المنتجات المصرفية، الأساس الذي يمكن اعتماده لتحديد معدل أو نسبة الربح المقبولة للمصرف في عمليات التمويل المختلفة، حيث أن إشكالية تحديد هامش الربح غالباً ما تثار في معرض أدوات التمويل التي تعتمد على عقود البيع، كالمربحة، والتي تعتبر على وجه الخصوص أكثر الأدوات مجالاً لإثارة هذه الإشكالية، نظراً لكثرة استخدامها من قبل المصارف الإسلامية (الدروبي، 2009م، ص1).

#### تعريف السعر

السعر في اللغة: وهو الذي يقوم عليه الثمن، وجمعه أسعار، وقد أسعروا وسعروا بمعنى واحد: اتفقوا على سعر، وسعر النار: أي ألهبها وهيجها (الرازي، 1986م، ص 126)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ﴾ (سورة التكويد، الآية 12)، والتسعير: مأخوذ من أسعز، وهو مصدر من سَعَرَ، ومعناه تقدير السعّر وتحديد، فتسعير الشيء أن يجعل له سعراً معلوماً ينتهي إليه (ابن منظور، 2005م، ص 365، والفيروز آبادي، 2008م، ص 773).

السعر اصطلاحاً: أما التسعير في الاصطلاح الفقهي فقد عرّفه الفقهاء بتعريفات متعددة، وأبرز ما وقفنا عليه من ذلك التعريفات الآتية:

عند المالكية: عرف ابن عرفة: حد التسعير: "هو تحديد حاكم السوق لبائع المأكول فيه قدرًا للمبيع بدرهم معلوم" (الرصاع، 1993م، ص 356).

عند الشافعية: عرفه زكريا الأنصاري بقوله: "أن يأمر الوالي السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا ولو في وقت الغلاء للتضييق على الناس في أموالهم" (زكريا الأنصاري، 2000م، ص 38).

عند الحنابلة: عرفه البهوتي بقوله: "هو منع الناس البيع بزيادة على ثمن يقدره" (البهوتي، 1996م، ص 26). مفهوم

#### السعر المصرفي الإسلامي

يمكن تعريف السعر المصرفي الإسلامي بانه: المقابل أو الأجر الذي يحصل عليه المصرف الإسلامي، (وذلك بعد تحديد التكاليف الفعلية للمنتج أو الخدمة المقدمة، مع الأخذ

أقسام المرابحة السابقة، كما يجوز له تحديد سعر المرابحة خاص بالنسبة للعملاء المحولة رواتبهم لديه يختلف عن سعر المرابحة الخاص بباقي العملاء (عزوزي، 2005م، ص 412-420).

4. مخاطر التمويل بالمرابحة: من المخاطر التي تواجه صيغة المرابحة: المخاطر الشرعية والمصرفية، وذلك في حالة عدم التزام المصارف الإسلامية بالسلامة الشرعية والمصرفية، وأيضاً المخاطر الائتمانية والتي تتمثل في عدم التزام العملاء بتسديد أقساط التمويل في مواعيد استحقاقها، مما يترتب عليه فوات فرصة إعادة استثمار هذه الأموال خلال فترة التأخير، وبالتالي حرمانها من العوائد المتوقعة لهذا الاستثمار، وهو ما يستدعي منها مضاعفة الجهود عند دراسة عمليات التمويل قبل الموافقة عليها وتنفيذها، مما يترتب على ذلك ارتفاع في تكلفة منح التمويل ومتابعته، وقد تقوم المصارف الإسلامية برفع سعر المرابحة على العميل (عند عقد مرابحة جديدة) كأحد الإجراءات لتقليل اثر هذه المشكلة على المصرف (شاهين، 2006م، ص 48، ومنصور، واخرون، 2012م، ص 6، وصالح، 2009م، ص 3).

5. عناصر التكاليف الفعلية في عقد المرابحة: لقياس تكلفة عقد المرابحة الذي يبرمه المصرف مع العميل يتطلب الأمر تحديد العناصر الآتية: معرفة الثمن الأول للسلعة المشتراة والمصروفات الخاصة بها حتى استلامها من قبل المصرف، تحديد سعر المرابحة المطلوب إضافته على الثمن الأول للسلعة، تحديد قيمة الدفعة المقدمة بالاتفاق بين المصرف والعميل، تحديد عدد الأقساط وقيمة كل منها، وتحديد مدة السداد (شاهين، 2005م، ص 310-312)، وفي المصارف الإسلامية يشكل سعر المرابحة تكلفة التمويل لدى العميل والعائد على التمويل لدى المصرف، لذلك يمثل الارتفاع في سعر المرابحة حافزاً للمصرف على التوسع في منح التمويل المصرفي، ومن ناحية أخرى يساهم الارتفاع في تقليل الطلب على التمويل.

6. العائد على الاستثمار: من الأهداف الشائعة الاستخدام في المصارف الإسلامية العمل على تحقيق نسبة عائد مريحة على الأموال التي يتم استخدامها أو استثمارها. وبالنسبة للمصارف يكون الهدف من تحديد السعر هو تحقيق نسبة

وزيادتها في العمليات الطويلة الأجل، وعليه فإن تحديد سعر المرابحة يتأثر ارتفاعاً وانخفاضاً بحسب الأجل ومدى قربه أو بعده، فإن كان الأجل قريباً كانت الزيادة في الربح قليلة، وإن كان الأجل بعيداً كانت الزيادة في الربح كبيرة (الفتاوى الشرعية، 2010م، ص 27)، وإذا كان للأجل حظ في الثمن (ابن تيمية، 1995م، ص 499)، فإن هذا الحظ يظهر في زيادة سعر المرابحة، ويشترط أن تكون هذه النسبة محددة بصفة قاطعة عند إبرام هذا البيع (عمر، 1409هـ، ص 977، والكباشي، 2008م، ص 14)، وتأسيساً على ما سبق فإنه لا يجوز للمصرف الإسلامي عند تأخر العميل عن السداد في الموعد المحدد أن يزيد في سعر المرابحة مقابل الأجل لأنه قد حصل اتفاق بينهما على الثمن والربح.

2. نوع المرابحة (نوع البضاعة): بالرغم من كون سعر المرابحة يتحدد بالاتفاق والتراضي بين الطرفين وليس لهامش الربح حد معين يتقيد به التجار في معاملاتهم، فإنه على المصرف الإسلامي ألا يسعر المرابحة بنسب ثابتة على مختلف أنواع السلع والعمليات مسترشداً في ذلك بسعر الفائدة الربوي السائد في السوق، (فلكل سلعة طبيعتها وظروف شرائها وبيعها)، حتى لا يفرغ عملية المرابحة من مضمونها الاقتصادي والشرعي وتصبح كأنها عملية إقراض الثمن للمشتري مرابحة، وبالتالي فإن سعر المرابحة يجب أن يختلف بحسب نوع البضاعة وأجل السداد بما يؤثر على إجمالي الثمن الذي يزيد في البيع الأجل عنه في البيع النقدي. وقد تبين انه في بعض الدول تحدد الدولة بقرارات نسب الربح لكل سلعة مستوردة أو محلية لكل من المستورد أو تاجر الجملة والتجزئة، ولقد أجابت بعض المصارف التي بهذه الدول أنها تلتزم في تحديد الربح بالنسب المقررة بالدولة (عمر، 1409هـ، ص 977، وخوجه، 1998م، ص 223).

3. شخص العميل: إن عملية حساب الربح وتقديره هي أمر خارج عن التصرف العقدي، فمن حق البائع أن يزيد في الربح أو ينقص بما يراه محققاً للمصلحة ويرضى به العميل لأن العبرة بالتراضي الحاصل على مقدار الربح دون نظر مباشر إلى عناصر تحديده الخاصة بكل طرف، وعليه يجوز للمصرف أن يحدد أو يفرض سعر مرابحة أعلى في مرابحات لاحقة لنفس العميل لأسباب يراها وجيهة، مثل تأخره في سداد

ويتم تحديد الأسعار في التمويل الإسلامي بالاستناد إلى (JODIBOR plus)، وتعني أن تحديد الربح يستند إلى الجوديبيور كسعر أساس، ويكون بمثابة التكلفة ويضاف إليه هامش، فلو فرض أن الجوديبيور هو 3.75% والهامش الزائد فوق الجوديبيور هو 4.5% فإن الربح سيكون 8.25% سنويًا فوق قيمة الأصل، ويمثل الجوديبيور الحد الأدنى الذي لا يمكن النزول تحته في عمليات التمويل بصفة عامة ومنها عمليات التمويل الإسلامي. وقد أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) بتاريخ 2012/10/31، حيث طلب من جميع البنوك العاملة في الأردن تبني سياسة ائتمانية تحد من ظاهرة الإفراط في الاقتراض من قبل صغار المقترضين، وتحد هذه التعليمات من قيام البنوك بفرض شروط مجحفة (مثل الحق برفع سعر الفائدة المتغير) حيث قيدت التعليمات قدرة البنوك على رفع أسعار الفائدة (قانون البنك المركزي الأردني، الفقرة (هـ) من المادة 43). فقد ورد في المادة (6) ما يلي: البند (د): في حال اختيار العميل للمنتج الذي يتضمن سعر فائدة متغير، يجب أن يتم ربط السعر بإحدى أدوات السياسة النقدية المعلنة من البنك المركزي الأردني أو بسعر فائدة أذونات الخزينة أو بسعر الجوديبيور (JODIBOR)، مع تحديد الأداة المعتمدة، وبدائلها في حال عدم توفرها لأغراض احتساب التغير في سعر الفائدة وتوضيح الهامش المضاف ودورية تعديل سعر الفائدة. وورد في المادة (31) ما يلي: تطبيق هذه التعليمات على البنوك الإسلامية بالقدر الذي لا تتعارض مع طبيعة عملها وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وفي حقيقة الأمر أن الركون إلى المربحات المسعرة بالفائدة ما هو إلا تكريس لتبعية المصرفية الإسلامية للتقليدية، ودورانها في فلك الفائدة والاقتصاد الرأسمالي المسيطر على الاقتصاد العالمي.

#### الأداء المالي في المصارف الإسلامية

تحتل المصارف الإسلامية مكانه هامة في القطاع المالي والمصرفي ليس فقط في المملكة الأردنية الهاشمية فحسب وإنما في الكثير من البلدان الإسلامية وغير الإسلامية، وبدأت تأخذ حيزاً كبيراً في دراسات الكثير من الباحثين المسلمين وغير المسلمين، وتعد دراسة مؤشرات الأداء من أهم وأبرز مجالات العمل الرقابي في المصارف الإسلامية لتميز هذه

عائد على الأموال المستثمرة في المصرف، وتبعاً لذلك تحدد الأسعار على أساس تحقيق نسبة معينة من العائد يمكن قبولها من قبل المستثمرين لأموالهم في المصرف. وعموماً هذا الهدف يتطلب معلومات دقيقة وكثيرة حول مراكز التكاليف وحجم الإيرادات المتوقعة لتحديد مستوى العائد على الاستثمار (السندي، 2007م، ص 27).

#### سعر المربحة في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن

أن المصارف الإسلامية العاملة في الأردن تعتمد (تسترشد) في تحديد أسعار أهم منتجاتها كالمربحة على سعر الفائدة السائد في السوق المصرفي أو سعر الفائدة بين بنوك لندن (LIBOR) وذلك قبل استحداث المؤشر المرجعي لأسعار الإقراض بين البنوك بالدينار الأردني للأجل القصيرة (JODIBOR)، حيث يجب أن يتم ربط السعر بإحدى أدوات السياسة النقدية المعلنة من البنك المركزي الأردني (مثل الإعتقاد على سعر إعادة الخصم أو بسعر فائدة أذونات الخزينة)، مع تحديد الأداة المعتمدة وبدائلها في حال عدم توفرها، إضافةً إلى خبرة المصارف الإسلامية وتجربتها السابقة في مجال تحديد أسعار المنتجات المصرفية، وبالتالي فإن الأسعار التي يقوم البنك المركزي بتحديدتها، والمصارف المنافسة هي بمثابة حدود قصوى لا يكون بمقدور أي مصرف أن يتجاوزها، وإلا فقد جانباً من حصته السوقية. وقد تم استحداث مؤشر مرجعي لأسعار الإقراض بين البنوك بالدينار الأردني للأجل القصيرة، حيث استُحدث هذا المؤشر في شهر تشرين الثاني عام 2005، فقد اتجهت البنوك العاملة في الأردن بالتعاون مع جمعية البنوك الأردنية وبالتنسيق مع البنك المركزي الأردني على استحداث مؤشر مرجعي لأسعار الإقراض بين البنوك بالدينار الأردني للأجل القصيرة التي لا تتعدى السنة وباستحقاقات مختلفة من يوم وأسبوع وشهر وثلاثة وستة أشهر وسنة، وأطلق عليه اسم (JODIBOR) والذي هو اختصار لأسعار فائدة الإقراض بين البنوك بالدينار الأردني Jordan Inter-Bank Offer Rates، حيث ينسجم هذا المؤشر مع جميع المؤشرات الاقتصادية في السوق المحلية في ضوء تطورات أسعار الفائدة في الأسواق الدولية، ويساهم بالتسعير الأفضل لمختلف الأدوات المالية، تستند إليه البنوك المحلية (مجلة البنوك في الأردن 2005م، ص 41).

الأموال في المصارف الإسلامية. وقد اشتملت عينة الدراسة على البنك العربي الإسلامي الدولي والبنك الإسلامي الأردني. وفي الدراسة تم الاستعانة بمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت في تطبيق النموذج المقترح وذلك من خلال توزيع استبانة على العاملين في الإدارة العامة لتلك البنوك. وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن للمصارف الإسلامية أن تعتمد على النماذج الحالية المستخدمة في قياس تكلفة الأموال بسبب تناقض الأساس الذي تبنى عليه هذه النماذج وهي الفائدة الربوية، وان للزكاة دور في احتساب تكلفة الأموال في المصارف الإسلامية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات المهمة كان من أبرزها زيادة اهتمام المصارف الإسلامية بمسألة احتساب تكلفة أموالها لتتمكن من زيادة قدرتها التنافسية وتسعير أدواتها الاستثمارية والتمويلية، وأن تقوم تلك المصارف باحتساب زكاة الأموال الموجودة لديها دون إخراجها. وقد بينت الدراسة كيفية تحديد الأسعار لمنتج المراجعة المصرفي في المصارف الإسلامية، وهذا الجانب يمكن أن يثري الدراسة الحالية بشكل كبير.

دراسة عثمان، وآخرون، (2006م)، هدفت الدراسة لمعرفة كيفية تحديد نسب هوامش أرباح المراجحات بالمصارف، والعوامل التي تؤثر في تحديدها، باعتبار أن صيغة المراجعة من أكثر الصيغ التي تستخدمها المصارف في منح التمويل المصرفي. واستهدفت الدراسة توجيه أسئلة محددة للمصارف (عينة الدراسة) من خلال إعداد استبانة خصصت للوقوف على العوامل التي تؤثر في طريقة احتساب نسب هوامش أرباح المراجحات، ومعرفة الطرق التي تتبعها المصارف في احتساب هذه النسبة. وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم المصارف (عينة الدراسة) ترى أن نظام المؤشر من أنسب الطرق لتحديد نسب هوامش أرباح المراجحات، كما ترى أن المؤشر الحالي المحدد من بنك السودان في السياسة النقدية والتمويلية مناسب وواقعي، بالإضافة إلى أنه لا توجد لدى المصارف طريقة محددة أو موحدة ومنهجية علمية لاحتساب نسب هوامش أرباح المراجحات. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات المهمة كان من أبرزها: حث المصارف على اتباع طرق علمية وعملية ومنهجية واضحة في عملية احتساب نسب هوامش أرباح المراجحات دون

المصارف بطبيعتها الإسلامية (الموسوي، 2011م، ص 58-64).

### مفهوم الأداء المالي

يعد موضوع الأداء المالي في المصارف الإسلامية من الأهمية بمكان للكشف عن مدى ملائمة النظام المصرفي وفعاليتها في ظل الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يعد الأداء المالي وصفاً لوضع المصرف القائم من خلال دراسة الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة، ويوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المصرف ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمصرف، وقدرة العاملين في المصرف، وبالتالي يساعد في إقناع المساهمين بشراء أسهم هذه المصارف، مما يزيد إستقرارها وزيادة قوتها الإقتصادية، وسيؤدي بشكل غير مباشر إلى التخطيط الجيد للإستثمار، وتسعيه بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم العائد على حقوق المساهمين، وتحقيق العائد المطلوب من قبل المودعين (أبوحمور، 2013م، ص 58).

أما مفهوم الأداء المالي للمصارف فهو استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد المصرف بفرص الإستثمار، ويتأثر الأداء المالي للمصارف بالعوامل الإقتصادية، وهيكل الصناعة والقدرات التنظيمية والإدارية. ويعبر الأداء المالي للمصرف عن أدائه من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات المصرف. ويتطلب القياس المالي في المصارف النظر إلى بعدين أساسيين هما: الربحية، والمخاطرة (سعيد، 2006م، ص 46-49 وعباده، 2008م، ص 161).

### الدراسات السابقة ذات الصلة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع السعر المصرفي الا انها لم تتطرق لموضوع سعر المراجعة، ويمكن عرض بعض الدراسات السابقة على النحو الآتي:

هدفت دراسة سمحان، (2006م)، إلى تطوير نموذج لقياس تكلفة الأموال في المصارف الإسلامية وبما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتركيز على كيفية احتساب تكلفة



الودائع وكلفة منح التسهيلات ومخاطر العملاء المقترضين ومجموعة المحددات التي تؤثر في سعر الفائدة بما يماشى قوى السوق. واتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي وتم عمل التحليل المالي لمؤشرات العائد على الاستثمار، وباقي مؤشرات الأداء المالي باستخدام الأساليب الإحصائية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين أساليب تسعير التسهيلات الائتمانية (أسلوب التسعير المرجعي، أسلوب التسعير التحكمي، أسلوب التسعير على أساس سعر الفائدة، أسلوب التسعير على أساس أسعار السوق، أسلوب التسعير المستند للمخاطر) والربحية. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل قانون المعلومات الائتمانية كأحد متطلبات تحديد سعر الفائدة لتحسين جودة القرار الائتماني لتشجيع المقترضين على تسديد التزاماتهم المالية تجاه البنوك التجارية وشركات التمويل المقرضة، مراعيًا بذلك حقوق المقرضين والمقترضين. واعتمدت الدراسة في بناء أنموذجها على المتغير التابع من خلال قياسه لمعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول، وهذا ما إعدته الدراسة الحالية في بناء أنموذجها.

وهدفت دراسة ناصر، وزيد، (2013م)، إلى البحث في المخاطر المصاحبة لتسعير الصكوك الإسلامية بالاعتماد على سعر الفائدة العالمي لبيور (London Inter-Bank Offered Rate (LIBOR)، وبالتالي عمليات الاستثمار في الصناعة المالية الإسلامية ككل، بالإضافة إلى تقديم مقترح بديل للتسعير وهو معدل الأرباح المحققة فعلاً الذي تطبقه الصكوك الحكومية السودانية (ممثلة في شهادات المشاركة الحكومية السودانية (شهادة)، وصكوك الاستثمار الحكومية السودانية (صرح)، وفي المؤشر العالمي داو جونز سيتي غروب للصكوك الإسلامية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الصكوك التي لا تعتمد على مؤشر لبيور (LIBOR) في تحديد عوائدها تعتبر أقل مخاطرة من تلك التي تعتمد على ذلك المعدل مثل الصكوك المدرجة في حساب مؤشر داو جونز سيتي غروب للصكوك الإسلامية، وذلك من خلال الأرقام والمؤشرات الإحصائية، وتم الاستفادة من الدراسة في فهم آلية تحديد أسعار بيع المراجعة في المصارف الإسلامية.

الإعتماد على بعض الاعتبارات التي قد تضر بالمنافسة المصرفية. وقد بينت الدراسة كيفية تحديد نسب هوامش أرباح المراجحات بطرق مختلفة نتيجة لأخذها عوامل ومؤشرات مختلفة عند قيامها باحتساب الهوامش، وهذا ما استفادته الدراسة الحالية في تحديد آلية الأسعار المتبعة في المصارف الإسلامية.

وهدفت دراسة شملخ، (2008م)، إلى التعرف على العوامل التي تؤخذ بالاعتبار من قبل إدارات المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة عند تسعير الخدمات المصرفية، وأثر بعض خصائص المصارف مثل: رأس المال ونوع المصرف وعدد الفروع على عملية التسعير، والأهداف التي تسعى المصارف لتحقيقها من خلال عملية التسعير، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات المصرفية في المصارف العاملة في قطاع غزة. وخُصت نتائج الدراسة إلى أن العوامل المحددة بالدراسة جميعها تؤخذ بالاعتبار عند تسعير الخدمات المصرفية وكانت هذه العوامل مرتبة حسب الأهمية: المخاطر، والسيولة، والأرباح المحصلة من العميل، والمنافسة، والتكلفة، وقرارات سلطة النقد، وعدد الخدمات المباعة. وأن خصائص المصارف مثل رأس المال، عدد الفروع، ونوع المصرف لا تؤثر في قرارات تسعير الخدمات المصرفية. وقد قدمت الدراسة توصيات من أهمها بأن تعمل المصارف في قطاع غزة على إنشاء وحدات متخصصة لتسعير الخدمات المصرفية ووحدات متخصصة لإدارة المخاطر، وما استفاد من هذه الدراسة العوامل المؤثرة في قرارات تحديد الأسعار بالإضافة إلى الأسلوب الوصفي التحليلي.

أما دراسة فطايير، (2009م)، فقد هدفت إلى التعرف على أثر أساليب تسعير التسهيلات الائتمانية (القروض) على ربحية البنوك التجارية الأردنية مقاسةً بـ (العائد على الاستثمار، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول)، بهدف تحديد ما إذا كانت هذه الأساليب أو أحدها قد أسهم في زيادة ربحية البنوك التجارية وتعظيم إيراداتها من الفوائد والعمولات المقبوضة وهوامش الفائدة للحكم على متانة مراكزها المالية من خلال تعزيز كفاءتها في التسعير وذلك ضمن كلفة

الإسلامية التي تقدمها المصارف الإسلامية، وهذا ما أضاف الفائدة على الدراسة.

وهدف دراسة Rosly (2011) , إلى بيان آلية تسعير المراجعة / البيع بالثمن الأجل، وذلك من خلال النظر في المخاطر الائتمانية المصاحبة لتقديم منتج بيع المراجعة عن طريق البيع بالتقسيط ومخاطر الأعمال (التسعير على أساس المخاطر)، والإشارة إلى تحديد معدل الربح المتأتي من بيع المراجعة. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم الاستعانة بالبيانات المتوفرة عن البنك المركزي الماليزي فيما يخص البنوك الإسلامية العاملة في ماليزيا. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجدت أن سعر البيع لمنتج المراجعة يتم إحتسابه إستناداً إلى حجم المنشأة والتمويل المطلوب، بالإضافة إلى معدل الربح التعاقدية (والذي بدوره يتألف من تكلفة الودائع والتكاليف الإجمالية العامه بالإضافة إلى هامش ربحي)، وتكلفة حيازة الأصل، أما بالنسبة للعملاء المحفوفين بالمخاطر فيتم إضافة مبلغ إضافي لمحاولة مجابهة مخاطر التخلف عن السداد. ومن التوصيات الواردة في الدراسة: إجراء مزيد من المناقشات واستكشاف العوامل التي تقسر فرض علاوة مخاطر الائتمان عند تسعير بيع المراجعة. ويتبين من خلال الدراسة الأسس المتبعة في تسعير المراجعة، وهذا يفيد ويثري الجانب النظري من هذه الدراسة، وفي فهم آلية تحديد أسعار بيع المراجعة في المصارف الإسلامية.

#### ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تميزت الدراسة الحالية بكونها الدراسة الأولى -حسب علم الباحثان- في دراسة أثر سعر المراجعة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن من ناحية عملية وتطبيقية، حيث كانت الدراسات السابقة تتناول الجانب الوصفي فقط للسعر المصرفي بشكل عام تارةً، وجانب إيجاد مؤشراً بديلاً عن سعر الفائدة تارةً أخرى، إلا أنها لم تدرس سعر المراجعة وأثره على الأداء المالي في المصارف الإسلامية من ناحية عملية وتطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

أما دراسة Bin Ellias (2007), فقد هدفت إلى البحث عن قواعد المصارف الإسلامية في تحديد الأسعار لمنتجاتها كالمراجعة، والإجارة، لكونهما تشبهان معدل الفائدة الأساسية، ولتعلقهما بعملية التمويل، وتسديد الديون. وقد اعتمدت الدراسة على منهج البحث المكتبي الاستقرائي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: جواز الإعتماد على معدل الفائدة الأساسية بوصفه مقياساً بشرط وجود الجهد المبذول، والمساهمة من قبل المصارف الإسلامية، ومن قبل الجهة الرسمية كالبنك المركزي الماليزي في تحديد المعيار الإسلامي لمعدل الفائدة لدى المصارف الإسلامية. وتبين من خلال الدراسة جواز الاعتماد على معدل الفائدة وهو أمراً معتاداً في تسعير المنتجات الإسلامية وبالذات المراجعات والإجارة، وهذا يفيد ويثري الجانب النظري من هذه الدراسة وفي فهم آلية تحديد أسعار بيع المراجعة في المصارف الإسلامية.

وهدف دراسة Omar (2010) , إلى إيجاد معيار تسعيري للمصارف الإسلامية (قابلاً للتطبيق) بشكل عام وللمصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا بشكل خاص، واعتباره كمؤشر مرجعي يمكن الاستئناس به عند تسعير المنتجات الإسلامية التي تقدمها المصارف الإسلامية. وقد اعتمدت الدراسة في منهجيتها على مراجعة الأدبيات الكلاسيكية والمعاصرة القائمة على التسعير من منظور الشريعة، واستعراض الأدبيات الأخرى والقائمة على التسعير التقليدي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن معيار تسعير التمويل الإسلامي ينبغي أن يستند في إيجاده أو تطويره إلى بيانات المخاطر الخاصة بالمشاريع الاقتصادية الحقيقية، والتي تختلف باختلاف القطاعات والظروف المحيطة بها، ووفقاً للمعيار المقترح يمكن أيضاً أن يتم قياس المخاطر الائتمانية (مخاطر عدم التسديد) بإضافة بعض المتغيرات الخاصة بكل قطاع، وبالتالي يتم أخذه بعين الاعتبار عند تقدير العائد المطلوب. ومن التوصيات أنه يمكن استخدام المعيار التسعيري المقترح من قبل المؤسسات المالية الإسلامية في جميع أنحاء العالم، ومع وجود مثل هذا المعيار يؤمل أن يتحرر التمويل الإسلامي من استخدام المقاييس التقليدية والقائمة على معدلات الفائدة. واعتمدت هذه الدراسة على إقتراح مؤشر أو معيار مرجعي لتسعير المنتجات

## الطريقة والإجراءات متغيرات الدراسة

تم تقسيم المتغيرات التي تم التركيز عليها خلال الدراسة إلى متغير تابع ومتغير مستقل، المتغير التابع: تم احتساب المتغير التابع (الأداء المالي) من النسب المالية الآتية: العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم العادي، (Wild, 2007, pp32-33)، أما بالنسبة للمتغير المستقل فهو يتمثل بسعر المربحة: حيث تم جمع البيانات المتعلقة بهذا المتغير من المصارف الإسلامية (البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي).

## قياس متغيرات الدراسة

### المتغيرات التابعة: مؤشرات الأداء المالي

أ. العائد على الموجودات: Return On Assets (ROA)

تقيس هذه النسبة العائد على موجودات المصرف، وتساعد في قياس كفاءة الإدارة في استخدام الموجودات. وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن أداء البنك أفضل في توليد الأرباح من أصوله، وهذا يعني أداء إداري أفضل وتوظيف كفو في استخدام أصول البنك (العجلوني، 2008، ص 416).

صافي الربح بعد الضريبة

$$\frac{\text{العائد على الموجودات}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

ب. العائد على حقوق الملكية: Return On (ROE)

Equity

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة ونجاح إدارة البنك في استخدام مصادر الأموال الداخلية للبنك في تحقيق الأرباح. وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن أداء البنك أفضل في توليد الأرباح من خلال موارده الداخلية وهذا يعني أداء إداري أفضل وتوظيف كفو في استخدام موارد البنك الداخلية. وتقيس أيضا العائد المالي المتوقع على حقوق المساهمين (web,2010,36).

صافي الربح بعد الضريبة

$$\frac{\text{حصّة السهم من الأرباح}}{\text{عدد الأسهم المكتتب بها}}$$

ج. نصيب السهم من الأرباح (العائد على السهم):

### Earnings Per Share (EPS)

وتقيس هذه النسبة كمية الأرباح التي تخص كل سهم في نهاية الفترة المالية. وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن أداء البنك أفضل في توليد الأرباح، وهذا من شأنه ارتفاع قيمة السهم في المستقبل (عقل، 2009، ص 42).

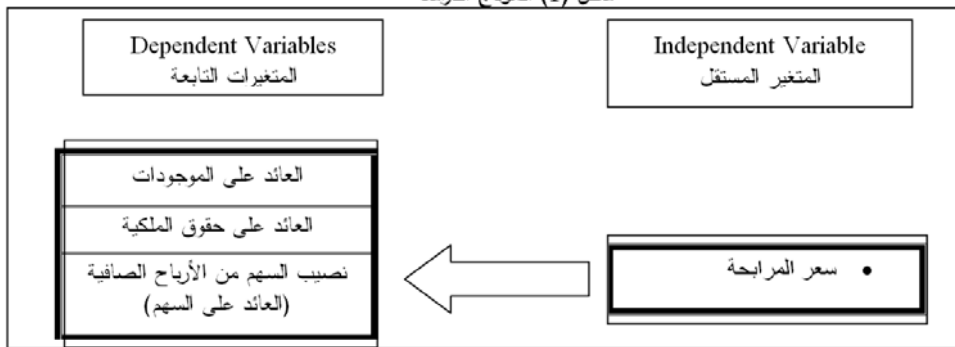
صافي الربح بعد الضريبة

$$\frac{\text{حصّة السهم من الأرباح}}{\text{عدد الأسهم المكتتب بها}}$$

د. سعر المربحة: Murabaha Rate

يعني بصفة عامة تكلفة التمويل المصرفي على العميل مقابل التمويل الذي يقدمه المصرف الإسلامي. ويمثل نسب الأرباح المتفق عليها بين العميل والمصرف عند منح التمويل بصيغة بيع المربحة، وهي الزيادة المضافة على ثمن السلعة الأول الذي اشتراها به المصرف (ادريس، 2006، ص 10).

شكل (1) أتمودج الدراسة



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الادب النظري والدراسات لسابقة

**مجتمع وعينة الدراسة****مجتمع الدراسة**

يتكون مجتمع الدراسة من كافة المصارف الإسلامية العاملة في الأردن والبالغ عددها أربعة مصارف إسلامية حتى نهاية عام 2013م، والتي يمكن حصرها كما يلي:

أ. البنوك الإسلامية الأردنية وهي: البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك الأردن دبي الإسلامي. ب. البنوك الإسلامية الأجنبية العاملة في الأردن وتتمثل في مصرف الراجحي، وتم اختيار عينة الدراسة من البنوك الإسلامية الآتية: البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وقد تم اختيار هذه العينة بسبب ممارسة هذه البنوك لمعظم الأنشطة الاستثمارية وتقديم مختلف الخدمات المصرفية، خاصةً وان لهما خبرة طويلة وتجربة عريقة في العمل المصرفي الإسلامي.

**عينة الدراسة**

أ. البنك الإسلامي الأردني: تأسس البنك الإسلامي الأردني في عمان - الأردن، كشركة مساهمة عامة محدودة في سجل الشركات بتاريخ 1978/11/28م، تحت رقم (124) وذلك حسب متطلبات قانون الشركات الساري المفعول آنذاك، وطبقاً لأحكام قانون البنك الإسلامي الأردني المؤقت رقم (13) لسنة 1978م، والذي حل محله القانون رقم (62) لسنة 1985م، والذي تم إلغاؤه بموجب قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000م، الساري المفعول اعتباراً من 2000/8/2م الذي اشتمل على فصل خاص بالبنوك الإسلامية، بحيث يقدم المصرف صيغ التمويل والاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويعمل على ترسيخ القيم الإسلامية في المعاملات المصرفية المعتادة، وتخضع معاملات وتعاملات وعقود البنك لرقابة هيئة شرعية مؤلفة من ثلاثة علماء شرعيين متخصصين، كما تخضع أعماله المصرفية لرقابة البنك المركزي الأردني. بلغ رأس مال البنك في نهاية عام 2013م مبلغ (125) مليون دينار أردني، ويمتلك المصرف شبكة واسعة من الفروع والمكاتب المنتشرة في كافة أنحاء المملكة، حيث بلغت (69) فرعاً و (15) مكتباً بالإضافة إلى

مكتب البوندد، يعمل في هذه الفروع والمكاتب حوالي (1979) موظفاً (التقرير السنوي للبنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي الخامس والثلاثون).

ب. البنك العربي الإسلامي الدولي: تأسس البنك العربي الإسلامي الدولي كشركة مساهمة عامة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1989م، وسجل في سجل الشركات المساهمة العامة تحت رقم (327) بتاريخ 1997/3/30م، وقد بدأ ممارسة أعماله المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء في الثاني عشر من شوال من العام 1418 هـ، الموافق التاسع من شباط 1998م، تلبية للطلب المتنامي على الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية محلياً وفي الأسواق العربية والإسلامية. يعد البنك العربي الإسلامي الدولي البنك الثاني في المملكة الأردنية الهاشمية الذي يمارس عمله المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يقوم بتقديم مجموعة من متكاملة من الخدمات المصرفية والتمويل (المرايحة، المضاربة، المشاركة، الإستصناع، والإجارة المنتهية بالتملك)، ويمارس المصرف نشاطه الإسلامي عن طريق فروع المنتشرة في أهم المدن الرئيسية في المملكة والبالغ عددها (37) فرعاً. بلغ رأس مال البنك العربي الإسلامي الدولي حتى نهاية عام (2013) مبلغ (100) مليون دينار أردني، وقد حقق البنك العديد من الإنجازات خلال فترة ممارسته للأعمال المصرفية الإسلامية، فقد حرص على تقديم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تلبي إحتياجات كافة شرائح المجتمع (التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2013).

**نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات****نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة**

سيتم عرض الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (سعر المراجعة، والعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم العادي من الأرباح، وحجم المصرف)، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية نصف السنوية الخاصة بالبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، وللفترة (2000-2013).

## جدول (1)

الإحصاء الوصفي لسعر المربحة نصف السنوي للفترة (2000-2013)

سعر المربحة (%)		المقياس
البنك العربي الاسلامي	البنك الاسلامي الأردني	
3	2.5	الوسط الحسابي
0.5	0.1	الانحراف المعياري
4.1	2.6	القيمة القصوى
2.5	2.3	القيمة الدنيا

(2.3)، كما بلغ متوسط سعر المربحة نصف السنوي في البنك العربي الإسلامي الدولي (3%)، وانحراف معياري (0.005)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (4.1%) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (2.5%).

يعرض الجدول (1) وصفاً لسعر المربحة نصف السنوي خلال فترة الدراسة (2000-2013)، حيث بلغ متوسط سعر المربحة نصف السنوي في البنك الإسلامي الأردني (2.5%)، وانحراف معياري (0.001)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (2.6%) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (2.3%).

## جدول (2)

الإحصاء الوصفي للعائد نصف السنوي على الموجودات للفترة (2000-2013)

العائد على الموجودات (%)		المقياس
البنك العربي الاسلامي	البنك الاسلامي الأردني	
0.70	0.74	الوسط الحسابي
0.46	0.47	الانحراف المعياري
1.183	1.90	القيمة القصوى
0.01	0.13	القيمة الدنيا

تم تسجيلها (0.13)، كما بلغ متوسط العائد نصف السنوي على الموجودات في البنك العربي الإسلامي الدولي (0.70)، وانحراف معياري (0.46)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (1.183) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.01).

يعرض الجدول (2) وصفاً للعائد نصف السنوي على الموجودات خلال فترة الدراسة (2000-2013)، حيث بلغ متوسط العائد نصف السنوي على الموجودات في البنك الإسلامي الأردني (0.74)، وانحراف معياري (0.47)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (1.90). في حين كانت أقل قيمة

## جدول (3)

الإحصاء الوصفي للعائد نصف السنوي على حقوق الملكية للفترة (2000-2013)

العائد على حقوق الملكية (%)		المقياس
البنك العربي الاسلامي	البنك الاسلامي الأردني	
5.57	10.19	الوسط الحسابي
3.55	5.66	الانحراف المعياري
14.57	21.83	القيمة القصوى
0.06	1.7	القيمة الدنيا

(1.7) ، كما بلغ متوسط العائد نصف السنوي على حقوق الملكية في البنك العربي الإسلامي الدولي (5.57) ، وانحراف معياري (3.55) ، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (14.57) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.06).

يعرض الجدول (3) وصفاً للعائد نصف السنوي على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة (2000-2013)، حيث بلغ متوسط العائد نصف السنوي على حقوق الملكية في البنك الإسلامي الأردني (10.19) ، وانحراف معياري (5.66) ، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (21.83) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها

## جدول (4)

الإحصاء الوصفي لنصيب السهم نصف السنوي من الأرباح للفترة (2000-2013)

نصيب السهم من الأرباح		المقياس
البنك العربي الاسلامي	البنك الاسلامي الأردني	
0.1348	0.1753	الوسط الحسابي
0.1684	0.1052	الانحراف المعياري
0.7720	0.3510	القيمة القصوى
0.0300	0.0250	القيمة الدنيا

نصيب السهم العادي نصف السنوي من الأرباح في البنك العربي الإسلامي الدولي (0.1348)، وانحراف معياري (0.1684)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.7720) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.0300).

## اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية

يعرض الجدول (4) وصفاً لنصيب السهم العادي نصف السنوي من الأرباح خلال فترة الدراسة (2000-2013)، حيث بلغ متوسط نصيب السهم العادي نصف السنوي من الأرباح في البنك الإسلامي الأردني (0.1753)، وانحراف معياري (0.1052)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.3510) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.0250)، كما بلغ متوسط

لتحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج كما يلي:  
**الفرضية الفرعية الأولى H01-1:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لسعر المrabحة على العائد على الموجودات في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لسعر المrabحة على الأداء المالي (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، نصيب السهم من الأرباح) في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن .  
 وقد تم اخضاع الفرضيات المتفرعة من هذه الفرضية

### جدول (5)

نتائج اختبار أثر سعر المrabحة على العائد على الموجودات

معامل الانحدار				البيان	Sig F* مستوى الدلالة	F المحسوبة	adjR <sup>2</sup>	r <sup>2</sup> معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig t* مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	$\beta$							
0.021	3.592	0.007	0.023	سعر المrabحة	0.021	4.018	0.039	0.059	0.243	العائد على الموجودات

\* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )

معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (3.592) وبمستوى دلالة (Sig = 0.021)، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الأولى، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لسعر المrabحة على العائد على الموجودات في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن".  
**الفرضية الفرعية الثانية H01-2:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لسعر المrabحة على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (سعر المrabحة) على المتغير التابع (العائد على الموجودات) هو أثر دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (4.018)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.021) وهو أقل من 0.05، في حين كان معامل الارتباط ( $r = 0.243$ ) فيشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت ( $r^2 = 0.059$ ) وهي تشير إلى أن 5.9% من التباين في (العائد على الموجودات) يمكن تفسيره من خلال التباين في (سعر المrabحة)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.  
 أما معامل الانحدار ( $\beta = 0.023$ ) فهو يشير إلى الأثر الكلي لسعر المrabحة على العائد على الموجودات، وهو أثر

## جدول (6)

## نتائج اختبار أثر سعر المربحة على العائد على حقوق الملكية

معامل الانحدار					Sig F* مستوى الدلالة	F المحسوبة	adjR <sup>2</sup>	r <sup>2</sup> معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig t* مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	β	البيان						
0.000	4.195	0.041	0.172	سعر المربحة	0.000	7.118	0.060	0.079	0.281	العائد على الملكية

\* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )

حقوق الملكية، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (4.195) وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثانية، ونقبل البديلة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\leq 0.05$ ) لسعر المربحة على العائد على الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن" الفرضية الفرعية الثالثة H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لسعر المربحة على نصيب السهم العادي من الأرباح في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (سعر المربحة) على المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) هو أثر دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (7.118)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.000) وهو أقل من 0.05، في حين كان معامل الارتباط ( $r = 0.281$ ) فيشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت ( $r^2 = 0.079$ ) وهي تشير إلى أن 7.9% من التباين في (العائد على حقوق الملكية) يمكن تفسيره من خلال التباين في (سعر المربحة)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة. أما معامل الانحدار ( $\beta = 0.172$ ) فهو يشير إلى الأثر الكلي لسعر المربحة على العائد على

## جدول (7)

## نتائج اختبار أثر سعر المربحة على العائد على نصيب السهم العادي من الأرباح

معامل الانحدار					Sig F* مستوى الدلالة	F المحسوبة	adjR <sup>2</sup>	r <sup>2</sup> معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig t* مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	β	البيان						
0.189	1.332	0.418	0.556	سعر المربحة	0.189	1.773	0.016	0.036	0.190	نصيب السهم العادي من الأرباح

\* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )



الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، حيث أن قرار التسعير وتحديد مستويات الأسعار والتكاليف بشكل مناسب يقرر لدرجة كبيرة قيمة الإيرادات السنوية للمصرف التي تؤدي إلى زيادة الأرباح وبالتالي زيادة العائد على حقوق المساهمين، ويرى الباحثان أن المصرف لديه القدره على استغلال أصوله بشكل جيد، وبالتالي تحقيق العوائد من نشاطها التشغيلي، وهذه النتيجة تدعم الفرضية السابقة.

مناقشة الفرضية الفرعية الثالثة: بناءً على نتيجة الاختبارات الاحصائية السابقة المدرجة بالجدول رقم (3)، تبين وجود أثر غير معنوي بين سعر المراجعة و نصيب السهم العادي من الأرباح في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، ويعزى ذلك في رأي الباحثان إلى أن سياسات التسعير تؤثر بشكل مباشر على الإيرادات، وعلى السياسات التمويلية للمصرف، وليس لها علاقة بالنشاطات التشغيلية وهذا يدل على أن المصرف لديه كفاءة في إدارة التكاليف وترشيدها، ويرى الباحثان أن الوازع الديني الهائل لأفراد المجتمع دفعهم لإقتناء هذا السهم.

#### النتائج والتوصيات

##### النتائج

خلصت الدراسة الحالية إلى النتائج الآتية:

1. تعتمد المصارف الإسلامية العاملة في الاردن في وضع أسعار منتجاتها على سعر الفائدة بين بنوك لندن (LIBOR) أو بين البنوك الأردنية (JODIBOR).
2. يعد الأداء المالي مؤشر جيد إلى التخطيط للإستثمار وتسعيه بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم العائد على حقوق المساهمين، وتحقيق العائد المطلوب من قبل المودعين.
3. أظهرت الدراسة وجود أثر ذو دلالة احصائية لسعر المراجعة على العائد على الموجودات في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.
4. توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية لسعر المراجعة على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.
5. تبين من الدراسة وجود أثر غير معنوي لسعر المراجعة على نصيب السهم العادي من الأرباح في المصارف

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (سعر المراجعة) على المتغير التابع (نصيب السهم العادي من الأرباح) هو أثر غيردال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (1.773)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.189) وهو أكبر من 0.05، في حين كان معامل الارتباط  $(r = 0.190)$  فيشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت  $(r^2 = 0.036)$  وهي تشير إلى أن 3.6% من التباين في (نصيب السهم العادي من الأرباح) يمكن تفسيره من خلال التباين في (سعر المراجعة)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما معامل الانحدار  $(\beta = 0.556)$  فهو يشير إلى الأثر الكلي لسعر المراجعة على نصيب السهم العادي من الأرباح، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (1.332) وبمستوى دلالة (Sig = 0.189)، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثالثة، التي تنص على أنه:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  لسعر المراجعة على نصيب السهم العادي من الأرباح في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن".

##### مناقشة اختبار الفرضيات

مناقشة الفرضية الفرعية الأولى: بناءً على نتيجة الاختبارات الاحصائية السابقة المدرجة بالجدول رقم (1)، تبين وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين سعر المراجعة والعائد على الموجودات في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، والذي تم فيه بيان أن المصرف الإسلامي وقبل البدء في تحديد سعر المراجعة يكون بالأساس قد وضع الغاية من تلك العملية وهي متمثلة بتحقيق ربحية متمثلة بالعائد على الموجودات، لأنها تمثل الطريقة التي يتم من خلالها الحكم على كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح والإيرادات من الأصول المتاحة لها، ويعد في رأي الباحثان مؤشر جيد على زيادة الطلب على التمويل بالمراجعة، مما يزيد من حجم إستثمارات وأصول المصرف وبالتالي ينعكس على العوائد المتحققة بالمستقبل.

مناقشة الفرضية الفرعية الثانية: بناءً على نتيجة الاختبارات الاحصائية السابقة المدرجة بالجدول رقم (2)، تبين وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين سعر المراجعة والعائد على حقوق

الإسلامية العاملة في الأردن.

من الشفافية.

3. تكوين لجنة متخصصة تضم فقهاء وخبراء في طبيعة عمل المصارف الإسلامية بالتعاون مع الجهات التي تعني بقضايا المصارف الإسلامية، مثل مجمع الفقه الإسلامي، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، للعمل على إيجاد مؤشر إسلامي بديل عن مؤشر سعر الفائدة، يقوم على أسس متفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

4. مجال تسعير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية من المجالات الأقل تناولاً في الدراسات الأكاديمية لذلك توصي الدراسة بمزيد من الدراسات المستقبلية في هذا المجال.

### التوصيات

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فقد اقترحت التوصيات الآتية:

1. ضرورة إهتمام إدارة المصارف بقرار تسعير المنتجات والخدمات المصرفية لما لها من أثر على ربحية المصرف وقدرته على البقاء في السوق المصرفي.
2. على المصارف الإسلامية العمل على إدراج أسعار منتجاتها المصرفية ضمن بند خاص في التقارير السنوية، بالإضافة إلى بيان آلية التسعير المتبعة وذلك لتحقيق مزيداً

### المراجع

#### المراجع العربية

القران الكريم  
إدريس، عثمان، وعبد الرحمن، عبد الرحمن محمد، وعبد النبي، مصطفى، والخاتم، رحاب، والجبار، الطيب (2006). **كيفية تحديد نسب هوامش أرباح المربحات بالمصارف خلال الفترة (2000-2005)**، سلسلة الدراسات والبحوث، سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، الإصدار رقم (9)، السودان.

الأشقر، محمد سليمان (1995). **بيع المربحة كما تجرته البنوك الإسلامية**، ط2، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

البهوتي الحنيطي، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس (1996). **دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإيرادات**، ج2، ط2، مطبعة عالم الكتب، بيروت، لبنان.

التويجري، محمد بن إبراهيم بن عبد الله (2013). **مختصر الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة**، كتاب البيوع، ط15، دار أصدقاء المجتمع، السعودية.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد (1995). **مجموع الفتاوى**، ج29، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.

أبو حمور، مروان محمد (2013). **أثر محددات هيكل رأس**

المال على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

خوجه، عز الدين (1998). **الدليل الشرعي للمربحة**، ط1، من إصدارات مجموعة دلة البركة، قطاع الأموال، شركة البركة للاستثمار والتنمية.

الردبير، أبي البركات أحمد بن محمد (1986). **الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك**، ج3، تحقيق مصطفى وصفي، د ط، دار المعارف، القاهرة، مصر.

الدروبي، محمد سهيل (2009). **ملاحظات في قضية السعر المرجعي**، بحث مقدم في ندوة بعنوان: **آلية العمل المصرفي من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التجاري - الفائدة والمربحة**، التي أقامتها جامعة الجنان في طرابلس، لبنان يوم 2009/5/2.

الرازي، الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1986). **مختار الصحاح**، د ط، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.

الرافعي، ابي القاسم عبد الكريم بن محمد (1997). **فتح العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير**، ج4، تحقيق علي معوض و عادل الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن رشد، أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (2004). **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، ج3، د ط، دار الحديث، القاهرة، مصر.

الدراسات العليا، كلية التجارة، غزة، فلسطين.  
 صالح، مفتاح (2009). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، بالفترة 20-21 أكتوبر 2009، والمقام في جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.  
 الضرير، محمد الصديق (1409). المرابحة للأمر بالشراء، بحث منشور، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، والتابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، العدد 5، الجزء 2، جدة، السعودية.  
 عباده، إبراهيم عبد الحلیم (2008). مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن.  
 عزوزي، فؤاد (2005). نظرية الريح في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد الخامس-أكادال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب.  
 عمر، محمد عبد الحلیم (1409). التفاصيل العملية لعقد المرابحة في النظام المصرفي الإسلامي، بحث منشور، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، والتابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، العدد 5، الجزء 2، جدة، السعودية.  
 الفتاوى الشرعية، البنك الإسلامي الأردني (2010). الجزء الأول، نشرة إعلامية رقم 4.  
 فطير، عماد عدلي (2009). أثر أساليب تسعير التسهيلات الائتمانية على ربحية البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.  
 الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (2008). القاموس المحيط، د ط، دار الحديث، القاهرة، مصر.  
 ابن قدامه، موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد (1997). المغني، ج6، تحقيق عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلوي، ط3، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.  
 قنطقجي، سامر مظهر (2010). صناعة التمويل في المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، د ط، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سورية.  
 الكاساني، الإمام علاء الدين أبي بكر مسعود بن أحمد (1996). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج5، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.  
 كاظم، علي، ويوسف، اعتدال (2009). ماهية بيع المرابحة المصرفية، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد

الرصاع، أبي عبد الله محمد الأنصاري (1993). شرح حدود ابن عرفة، الموسوم الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، تحقيق: محمد أبو الأجنان والطاهر المعموري، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.  
 زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (2000). أسنى المطالب في شرح روض الطالب، ج2، تحقيق: محمد تامر، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.  
 أبو زيد، بكر بن عبدالله (1409). المرابحة في المصارف الإسلامية، بحث منشور، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، والتابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، العدد 5، الجزء 2، جدة، السعودية.  
 السرخسي، شمس الدين محمد بن أحمد (1989). المبسوط، د ط، دار المعرفة، بيروت، لبنان.  
 سعيد، بنان محمد (2006). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية-دراسة حالي البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الإسلامي للفترة (1992-2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.  
 سمحان، حسين محمد (2006). تكلفة الأموال وعلاقتها بتسعير أدوات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.  
 السندي، أحمد (2007). أثر طرق تسعير الخدمات المصرفية على الإيرادات في المصارف السودانية، خلال الفترة (2000-2005م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.  
 شاهين، علي عبدالله (2005). مدخل محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، بحث منشور، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 13، العدد 1، سلسلة الدراسات الإنسانية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.  
 شاهين، لونا (2006). تدقيق عمليات إدارة مخاطر تمويل المرابحة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.  
 الشربيني، شمس الدين محمد بن الخطيب (1997). مقني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج2، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان.  
 شملخ، ساطع سعدي (2008). العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة - دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة

منصور، مصطفى، والتوم، يوسف، وحمد الله (2012). مخاطر تطبيق صيغ التمويل في الإسلام، *مجلة العلوم والبحوث الإسلامية*، العدد 5، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (2005). *لسان العرب*، ج 4، د ط، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

الموسوي، حيدر يونس (2011). *المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية*، ط 1، دار اليازوري، عمان، الأردن.

ناصر، سليمان، وزيد، ربيعة (2013). ارتباط تسعير الصكوك الإسلامية بمعدل الفائدة ليبور كعامل مهدد لسلامة الاستثمار فيها، دراسة تطبيقية على عينة من الصكوك الإسلامية، *بحث مقدم للمؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي)*، والذي عقد للفترة من (9-11 سبتمبر)، اسطنبول، تركيا.

الهيتمي، عبد الرزاق رحيم (1998). *المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق*، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

وادي، رشدي، وأبو شوارب، سالم (2006). *السعر هدف أم أداة*، بحث حول تحديد الأسعار والربح في الفقه، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، جمادى الآخرة 1427 هـ، الموافق 2006-8-8.

23، المجلد 6، جامعة بغداد، العراق.

الكباشي، المكاشفي طه (2008). بيع المربحة والتقسيم ودورها في المعاملات المصرفية في الفقه الإسلامي، *بحث مقدم للندوة العلمية بعنوان (المعاملات المالية للمسلمين في أوروبا)*، للدورة الثامنة عشرة للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، دبلن، أيرلندا، جمادى الثانية، رجب 1429 هـ، يوليو 2008 م.

مجلة البنوك في الأردن (2006، 2005). *استحداث مؤشر مرجعي لأسعار الفائدة بين البنوك الأردنية العاملة*، العدد الخامس، والعدد الثامن، المجلد 24، 25، تشرين الثاني-تموز، عمان، الأردن.

المصري، رفيق (1409). بيع المربحة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية، بحث منشور، *مجلة مجمع الفقه الإسلامي*، التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، العدد 5، الجزء 2، جدة، السعودية.

معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إدارة المكتبات العامة، البحرين، (2000)، د ط، معايير المحاسبة المالية رقم (2)، والمعيار الشرعي رقم (8)، الوارد ضمن المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، د ط، (2010)، البحرين.

ملحم، أحمد سالم (2005). *بيع المربحة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية*، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

## المراجع العربية باللغة الإنجليزية

The Holy Quran

Idris Osman, Abdul Rahman, Abdul Rahman Mohammed, Abdul Nabi, Mustafa, khatem, Rehab, jabar, Tayeb (2006).

*How to Determine the Margins of Murabaha Earnings Ratios of Banks During the Period (2000-2005)*, a series of studies and research, research series issued by the General Directorate of Research and Statistics, Central Bank of Sudan, version number (9), Sudan.

Al-Ashqar, Mohammed Suleiman (1995). *Murabaha Sale as Conducted by Islamic Banks*, 2nd edition, Dar al-nfaes for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Bahooti Hanbali, Mansour Ben Younes Ben Salah al-Din bin

Hassan bin Idris (1996). *Dqaeq Oly Al-nuha Lesharh Almuntaha, is Known Sharh Muntaha Al-eradat*, 2nd edition, World Press books, Beirut, Lebanon.

Altwaajri, Mohammed bin Ibrahim bin Abdullah (2013). *Mokhtaser Al-fiqh Al-eslami fi Daou Al- Quran and Sunnah*, 15th edition, Dar asdaa al- Mujtama for Publishing and Distribution, Saudi Arabia.

Ibn Taymiyyah, Taqi al-Din Abul Abbas Ahmed bin Abdel Halim bin Abdul Salam bin Abdullah bin Abu al-Qasim ibn Muhammad (1995). *Majmoo al-Fatwa*, part 29, achieve: Abdul Rahman bin Mohammed bin Qasim, Publisher: King Fahd Complex for Printing the Holy

- Quran, the Kingdom of Saudi Arabia.
- Abu Hammour, Marwan Mohammed (2013). The Impact of Capital Structure Determinants of the Financial Performance of Islamic Banks of Jordan, *Unpublished Doctoral Dissertation*, The World Islamic Science's And Education University, Amman, Jordan.
- Khoja, Ezzedine (1998). *Forensic Evidence Murabaha*, 1<sup>st</sup> edition, versions of Dallah Al Baraka Group, the funds sector, Al Baraka Investment and Development.
- Dardeer, Abi al Barakat Ahmed bin Mohammed (1986). *Alsharh Alsageer Ela aqrab Al Msalek Ela Madhab Elemam Malek*, part 3, achieve: Mustafa wasfi, dar almaaref for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt.
- Droubi, Mohammad Sohail (2009). Notes in the Case of the Reference Price, research presented at a seminar entitled: "*The banking mechanism of action from the perspective of Islamic and traditional Economics - interest and Murabaha*", Jinan University in Tripoli, Lebanon on 2/5/2009.
- Razi, Imam Muhammad ibn Abi Bakr ibn Abdul Qadir (1986). *Mukhtar Asahah*, Lebanon Library, Beirut, Lebanon.
- Rafii, Abu Kassim Abdul Karim bin Mohammed (1997). *Fath Al-Aziz Sharh Al-Wajeez Al-Maaroof Bel-sharh El-kabeer*, section 4, achieve: Ali Mouawad, Adel mawjood, 1<sup>st</sup> edition, scientific books for Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon.
- Ibn Rushd, Abu al-Walid Muhammad ibn Ahmad ibn Muhammad ibn Ahmad ibn Rushd Cordovan the son of the famous grandson Rushd (2004). *Bdayet Al-Mojtahed Wnhayat Al-Moqtased*, section 3, Dar al-Hadith for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt.
- Rasa'a, Abu Abdullah Muhammad Al-Ansari (1993). *Sharh Hodoud Ibn Arafa*, achieve: Mohammad Abu Al- Ajfan , Al-Taher Mamouri, 1<sup>st</sup> edition, Dar El-garb El-Islami for Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon.
- Zakaria bin Mohammed bin Zakaria Al-Ansari, Zainuddin Yahya Abu Alsnika (2000). *Asna Mataleb fi Sharh Rawoud Taleb*, part 2, to achieve: Mohammed Tamer, 1<sup>st</sup> edition, scientific books for Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon.
- Abu Zaid, Bakr bin Abdullah (1409). Murabaha in Islamic Banks, research publication, *Journal of the Islamic Fiqh Academy*, and of the Organization of the Islamic Conference, No. 5, Part 2, Jeddah, Saudi Arabia.
- Sarkhasi, Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad (1989). *Mabsoot*, Dar Al- Maarafh for Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon.
- Said, Banan, Mohammed (2006). The Financial Performance of Islamic Banks-Evaluation Study the Cases of Jordan Islamic Bank and Al Baraka Islamic Bank for the period (1992-2003), *Unpublished Master Dissertation*, Al al-Bayt University, Jordan.
- Samhan, Hussein Mohamed (2006). The Cost of Funds and Their Relationship to the Pricing of Financing and Investment Tools in the Jordanian Islamic Banks, *Unpublished Doctoral Dissertation*, the Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Amman, Jordan.
- Sindi, Ahmed (2007). The Impact of Method on the Pricing of Banking Services Revenue in Sudanese Banks, During the Period (2000-2005), *Unpublished Master Dissertation*, Faculty of Graduate Studies, Sudan University of Science and Technology, Sudan.
- Shaheen, Ali Abdullah (2005). The Entrance to an Accounting Measure and A proposal for the Distribution of Profits in Islamic Banks, research publication, *the Islamic University Magazine*, Vol. 13, No. 1, series of Humanitarian Studies, Islamic University, Gaza, Palestine.
- Shaheen, Luna (2006). Audits Murabaha Financing Risk Management, *Unpublished Doctoral Dissertation*, the Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Amman, Jordan.
- Sherbini, Shams al-Din Muhammad ibn al-Khatib (1997). *Mogni Al-Mohtaj Ela Maarefat Maani Alfhath Al-Menhaj*, section 2, 1<sup>st</sup> Edition, Dar El-Maarefa for Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon.
- Shamallakh, Saata Saadi (2008). Factors Affecting the

- Services Pricing Decisions in the Commercial Banks Operating in the Gaza Strip, *Unpublished Master Dissertation*, Graduate Studies, Faculty of Commerce, Gaza, Palestine.
- Saleh, Mowofattah (2009). *Risk Management in Islamic banks*, Research Presented to the International Scientific Forum on the International Financial and Economic Crisis and Global Governance, the Period October 20 to 21, 2009, and Primarily in Ferhat Abbas University, Setif, Algeria.
- Aldharyr, Mohammed Siddiq (1409). Murabaha, Research Publication, *Journal of the Islamic Fiqh Academy*, and of the Organization of the Islamic Conference, No. 5, Part 2, Jeddah, Saudi Arabia.
- Aopadh, Ibrahim Abdel-Halim (2008). *Performance Indicators in Islamic Banks*, 1<sup>st</sup> edition, Dar Al-Nafaees for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Azzouzi, Fouad (2005). Profit Theory in Islamic Jurisprudence and Contemporary Applications, *Unpublished Doctoral Dissertation*, University Mohammed V-Agdal, Faculty of Arts and Humanities, Rabat, Morocco.
- Omar, Mohammed Abdul Halim (1409). The Practical Details of the Murabaha Contract in the Islamic Banking System, Research Publication, *Journal of the Islamic Fiqh Academy*, and of the Organization of the Islamic Conference, No. 5, Part 2, Jeddah, Saudi Arabia.
- Fatawa legitimacy**, Jordan Islamic Bank (2010). The first Part, an Information Bulletin No. 4.
- Fatayer, Emad Adly (2009). The Impact of the Credit Facilities Pricing on the Profitability of the Jordanian Commercial Banks Methods, *Unpublished Master Dissertation*, Amman Arab University, Amman, Jordan.
- Fayrouz Abadi, Majd al-Din Mohammed bin yaqub (2008). *Qamous Al- Mouheet*, Dar al-Hadith for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt.
- Ibn-Qudama, Mowaffak al-Din Abu Muhammad Abdullah bin Ahmad (1997). *Al-Mogni*, part 6, achieve: Abduaalah, Turkish, Abdel Fattah, Helow, 3ed edition, Dar Aalem kotob, publishing and distribution, Riyadh, Saudi Arabia.
- Qntakja, Samer Mathher (2010). *Finance Industry in Islamic Banks and Financial Institutions*, Beam for publication, Science, Aleppo, Syria.
- Al-Kasaani, Imam Aladdin Abu Bakr bin Masood Ahmed (1996). *Badaa'i Sana'a Fi Tarteeb share'e*, part 5, 1<sup>st</sup> Edition, Dar Alfeker for publication and distribution, Beirut, Lebanon.
- Kazim, Ali, and Yousef, e'etedal (2009). Essence of Murabaha, Research Publication, *Journal of Economic Sciences*, Issue 23, Vol. 6, the University of Baghdad, Iraq.
- Alkbashi, Almkashifai Taha (2008). *Murabaha Sale and Installment and its Role in Banking Transactions in Islamic jurisprudence*, Research Presented Scientific Symposium Entitled (Financial Transactions of Muslims in Europe), for the Eighteenth Session of the European Council for Fatwa and Research, Dublin, Ireland, June, July 1429, July 2008.
- Journal of Banks in Jordan* (2005.2006). A reference Index of Interest Rates between Jordanian Banks Operating, Vol. 5 and 8, Issue 24.25, from November to July, Amman, Jordan.
- Almasri, Rafiq (1409). Murabaha in Islamic Banks, Research Publication, *Journal of the Islamic Fiqh Academy*, and of the Organization of the Islamic Conference, No. 5, Part 2, Jeddah, Saudi Arabia.
- Accounting and auditing controls for Islamic Financial Institutions standards, Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI), Public Libraries Department, Bahrain, (2000), Financial Accounting Standards No. (2), the legitimate number and standard (8), which is contained within legal standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, (2010), Bahrain.
- Melhem, Ahmed Salim (2005). *Murabaha Sale and its Applications in Islamic Banks*, Dar Althqafa for

- Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Mansour, Mustafa, Tom, yousef, Hamdallah (2012). The Risk of the Application of Funding Formulas in Islam, *Islamic magazine Science and Research*, No. 5, Sudan University of Science and Technology, Sudan.
- Ibn-Manthor, Abou El Fadl Jamal al-Din Mohammed bin Makram (2005). *Lsan Arab*, part 4, scientific books for publication and Distribution, Beirut, Lebanon.
- Almousawi, Haider Younis (2011). *Islamic Banks and Financial Performance and its Impact on the Stock Market*, 1<sup>st</sup> Edition, Dar Yazouri for publication and Distribution, Amman, Jordan.
- Nasser, Sulaiman, Zaid, Rabia (2013). The link Between Islamic Sukuk Pricing and Interest Rate (LIBOR) As a Factor Threatening the Safety of Investment, Applied Study on a Sample of Islamic Instruments, Research Presented to the *Ninth World Conference of the economy and Islamic finance* (Growth, Justice and Stability from an Islamic Perspective), Which Was Held for the Period From (9 to 11 September), Istanbul , Turkey.
- Al-Heiti, Abdul Razzaq al-Rahim (1998). *Islamic Banks between Theory and Practice*, first Edition, Dar Osama for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Wadi, Rushdie, Abu Shwareb, Salem (2006). *Price target or tool*, research on pricing and profit in Fiqeh, the Islamic University, Gaza, Palestine, Jumada II 1427, 08/08/2006.
- المراجع الأجنبية
- Bin Ellias, Muhd Ramadhan Fitri (2007). Pricing of Murabahah and Ijarah Product in Malaysia: A Critical Analysis from the Shari'ah Perspective, (*Tesis Sarjana, Kulliyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Science*, International Islamic University Malaysia), Malaysia. Retrieved Feb 1, 2015 from: <http://lib.iium.edu.my/mom2/cm/content/view/view.jsp?key=Ynd6AI59h8GB0B85I0dgiKi3SMxSMkQm20080418092018781>
- Omar et.al (2010). Islamic Pricing Benchmark, *International Shar'a Research Academy for Islamic Finance*, 16(1), from: <http://www.iefpedia.com/english/wp-content/uploads/2010/07/ISLAMIC-PRICING-BENCHMARK.pdf>
- Rosly, Saiful Azhar, (2011). Risk-based pricing in al-bai-bithaman ajil (BBA)/murabaha sales: Fiscal liability with business and credit risks exposures, *14<sup>th</sup> International Business Research Conference*, Crown Plaza Hotel, Sheikh Zayed Road, Dubai, UAE. Retrieved, from: <http://www.wbiconpro.com/336-Saiful.pdf>
- Wild, John J ,et.al, (2007). *Financial Statement Analysis*, Ninth Edition, Irwin McGraw-Hill, USA, pp32-33.

**The Impact of Murabaha Rate on the Financial Performance of Jordanian Islamic Banks' (2000-2013)***Hana' M. AL- Huneiti<sup>1</sup> Sari S. Malahim<sup>2</sup>***ABSTRACT**

The study aimed at showing the impact of Murabaha Rate on the Financial Performance of the Jordanian Islamic Banks during the period (2000-2013). Our sample included two banks, Jordan Islamic Bank and International Islamic Arab Bank, where the data was collected from the annual financial reports. In order to achieve the aims, the study was based on the analytical method and the descriptive analysis. It also conducted a Simple & Multiple Linear Regression analysis in order to test and answer the hypotheses of the study. The study concluded that there was a significant impact of al-Murabaha rate on the Return of Assets (ROA) in the Jordanian Islamic Banks. This result has been a good indication of the increasing demand for financing Murabaha, which increases the volume of investments and assets of the bank and therefore is reflected in the returns achieved in the future. Also, the study showed that there was a significant impact of al-Murabaha rate on the Return On Equity (ROE). This means that the bank has the ability to use its assets properly, where as the Murabaha rate has no significant effect on the Earning Per Share (EPS). This has to do with the pricing policies that directly affect the revenue and the financial policies of the bank. The most significant recommendation of the study is that the bank management should attach more importance to pricing the products and the bank services, for it has an impact on the bank's profitability and the ability to stay in the banking market.

**Keywords:** Murabaha Rate, Financial Performance, Islamic Banks.

<sup>1</sup> Associate Professor, Department of Islamic banking ,Dean/ Faculty of Finance and Business, The World Islamic Science's And Education University (WISE). Email: hanahilal@yahoo.com

<sup>2</sup> Assistant Professor, Department of Administrative and Financial Sciences and Computer, Zarqa University College, Al-Balqa Applied University. Email: sarymalahim@yahoo.com

Received on 20/10/2015 and Accepted for Publication on 17/3/2016.